

الترجمة في ظل النظريات الاستدلالية

ترجمة أ. الجواهر خالف

جاء تطبيق المبدأ الاستدلالي ليحلّ بجدارة محلّ المفهوم الغامض للانسلاخ اللغوي قصد تفسير الاحتكاك الغائب بين اللغات وتمحور العملية الترجمية حول المعنى. وعليه، يُمكن اقتراح صيغة تقدّمية شديدة التأثير بالعلوم المعرفية.

إنّ الطريقة المتبعة لإنجاز ترجمة ما، باعتبارها فعلاً تواصلياً بين اللغات وبين الثقافات، تبدو على شكل سلسلة متعاقبة لاتخاذ القرارات. وسبق لنا توسيع هذه الفكرة بإبرازنا أنّه إذا كان المسار المُقنّن لاتخاذ القرار قابلاً للتطبيق فعلاً، فهو يتمّ في إطار خاضع لجملة من المعضلات (دوريو، 2003). وتتسلسل القرارات طوال العملية الترجمية فتكون لا شعورية تارة ومقصودة تارة أخرى.

والمترجم في حالة العفوية لا يُولي الاهتمام نفسه لكلّ الوحدات المعجمية التي تُكوّن النصّ المراد ترجمته، فهو الذي يُقرّر بطريقة ما عمّا يبدو له بالغاً في الأهمية وما سيُشدّ انتباهه وعلى ما سيركّز لتحصيل المعنى حيث يظهر أنّ القرارات اللاشعورية غالبية خلال مرحلة الفهم بينما تغلب القرارات المقصودة في مرحلة إعادة الصياغة عندما يجب على المترجم أن يختار بين الصيغ المُحتمّلة للحصول على الترجمة الأنجع. ونجدُ في الواقع أنّ المُقابلات اللغوية المُصنّفة بإحكام في أجود المعاجم لا تفرض نفسها على المترجم، فالكلمة الأخيرة تعود له لأنّه هو الذي يُقرّر إمّا أن يتبنّى مُقابلاً موجوداً مُسبقاً أو على العكس، أن يضع لوحده مُقابلاً جديداً.

وبهذا الصدد، فإنّ تنفيذ المبدأ التعليمي الداعي بحساب المعنى (الخاصّ بالنظريات اللسانية) من أجل تبني المبدأ الاستدلالي لتحصيل المعنى (الخاصّ بالنظريات التأويلية) لخطوة أولى لتطوير التفكير في علم الترجمة حيث تُفسّر المقاربة الاستدلالية آثار المعنى بمبادئ براغماتية، فتحصيل المعنى ليس نتاج دلالة الكلمات التي يتألّف منها الملفوظ إنّما هو نتاج مسار استدلاي أي، نتيجة تفكير منطقي يُسخّر في أن واحد المعلومات اللغوية وغير اللغوية كالإحاطة بالموضوع المُعالج والعوامل الظرفية للتواصل بالإضافة إلى المُكوّنات اللغوية المُحيطة بالنصّ. والآلية الذهنية التي يتبعها المترجم هي من نوع «إذا... فإن»، وهي نموذج المُحرّك الاستدلالي المُعتمد في الذكاء الاصطناعي بحيث تستدعي هذه العملية استحضار الذاكرة لمعارف خارجة عن النصّ.

والاستدلالات هي معلومات مُنشَطة نوعاً ما حتى لو لم يُشر إليها بشكل صريح إذ أنّ دمج الاستدلالات المنتجة والمعلومات الصريحة يؤدي إلى تحصيل مُتقن للمعنى. فالفكرة التي اقترحتها النظريات التأويلية للترجمة بصفة حدسية مفادها أنّ تحصيل المعنى يتمّ بحشد وإدماج المعارف اللغوية المنشَطة بقراءة النصّ المراد ترجمته والمعارف الموضوعاتية المكتسبة مسبقاً والمُخرَنة في ذاكرة المترجم للوصول إلى كلِّ مُتماسك. غير أنّ هذا الإدماج، في الممارسة المهنية السائدة، لا يتحقق بعد حساب مُطوّل وإنّما بطريقة عفوية تضمن استيعاب المعنى حسب مبدأ الحصافة (سبيرير وويلسون، 1986). فالمعنى الشامل والأكثر احتمالاً وحصافة هو الناتج عن معالجة المعلومة التي تتطلب أقلّ مجهود معرفي حيث أنّ المعنى المُدرَك يفرض نفسه على الذهن ويبرز كصورة على خلفية. ومن هذا المنظور، يُمكننا استحضار نظرية الجستالت باعتبارها الأساس النظري الوحيد والمعقول لتفسير أداء تُرجمان المؤتمرات في الترجمة الفورية حيث يُقال عنه أنّه «يتزلج على موجة المعنى».

وإذا ما عدنا إلى مثال الخلايا الجذعية المُزيّفة فإنّ الخطّ الأصفر في هذا السياق يُفهم مباشرة على أنّه حدٌّ لامادّي لا ينبغي تخطّيه وهذا دون المرور بالتمثيل الذهني للخطّ الأصفر المُمتدّ على قارعة الطريق.

وعليه، ففي المقتطف الآتي من مقال يتناول «شرطة الفكر» بخصوص الحوار القائم حول الاستعمار، يُمكننا قراءة ما يلي: «يعتقد العديد من الباحثين أنّه تمّ اختراق الخطّ الأبيض عند مقاضاة أوليفي ب.ج، العالم المُتخلّق الذي أصبح، بالرغم منه، رمزاً للحرية المهدّدة.»

الخطّ أبيض هذه المرّة، لقد تغيّر لونه لكنّ المفهوم لا يزال قائماً ويُحيلنا إلى الحدّ اللامادّي الذي لا يجب المغامرة لتجاوزه. وحتى لو تغيّر لون الخطّ من جديد، فالمرجعية تُحيلنا مباشرة إلى حدّ لا يجب تجاوزه، ومثال ذلك ما يلي: «تجاوزت شركة الاتصالات الفرنسية إس.إف.إر الخطّ الأحمر باستهدافها الأطفال في سنّ الحادية عشرة. ويتبنّى المتعامل لهذا الموقف التجاري العنيف، يكون قد ابتعد كلّ البعد عن مبدأ الحيطة.»

فهل يجعل اللون الأحمر خطورة تجاوز الحدّ تبدو أكبر؟ يُمكن اعتقاد ذلك عند قراءة العنوان التالي الوارد في الصُحف بشأن الحرب بين إسرائيل ولبنان في صيف 2006: «لقد تجاوزت إسرائيل الخطّ الأحمر، فهل الساعة على وشك القيام؟»

هذا الخطّ الأحمر غير مادّي بالفعل ويُحيل إلى شئٍ حَرَبٍ ولكنّا نلاحظ أيضاً أنّه باجتياح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان، يكون قد تجاوز «الخطّ الأزرق» المُمثل للحدود التي سطرته منظمة الأمم المتحدة بين لبنان وإسرائيل. وعليه، يبقى فهم الواقع شاملاً وفورياً مهما كان لون الخطّ، فلا يمكن حساب المعنى على أساس وحدات لغوية وإنّما يحصل استيعاب عفوي للمعنى الحصيف بفضل إسهام المعرفة بالعالم وبالوضعية المُعالِجة.

ولبلوغ غاية بيداغوجية لاسيما في إطار تكوين مترجمين مُحترفين في المستقبل، فمن الأهمية بمكان إبراز بناء المعنى وفق مسار استدلال. وإذا كانت فعالية البحث التوثيقي في القيام بترجمة ما أمراً مفروغاً منه، فالاستغلال المُحَنَّك للمعلومات المُحصَّلة وتعبئتها على شكل معارف لتحريك آلية الاستدلال هو الرهان الحقيقي. وفي هذا الإطار، يفرض التفكير المنطقي نفسه كأداة أولى بالنسبة للمترجم بحيث يشهد استيقاظ أمثلة من الواقع عن أهمية المسعى القائم على تسلسل صارمٍ لاقتراحاتٍ مُركزة على المنطق (دوريو، 1990).

إنّ هذه الطريقة في الحقيقة تُدين بالكثير لنظرية جون دوي للتحقيق (1938) المبنية على خمس مراحل مُتتالية:

«(1) إدراك الصعوبة، (2) تحديدها وتعريفها، (3) اقتراح حلٍّ مُمكن، (4) التفسير المنطقي لدعم الاقتراح، (5) القيام بملاحظات وتجارب إضافية للتوصل إلى قبول الاقتراح أو رفضه، وهذه هي نتيجة الاقتناع من عدمه» (دوي، 1991: 72).

ومنه، فتطبيق هذه الطريقة على العملية التَّرجَمِيَّة يُضفي عليها حِصَافَة واضحة لأنَّ اعتماد تفكيرٍ منطقيٍّ يُؤدِّي إلى اتخاذ القرار يسمح بالتحرُّر من مفهوم الانسلاخ اللُّغوي الغامض وبمحاولة توضيح مسار الفهم.

والمُسلِّمة هي أنّ كلَّ معلومة تُعالج بفعل التفكير المنطقي، فحتّى أنظمة الذكاء الاصطناعي تُطبَّق هذا المبدأ. وعلاوة على ذلك، تمَّ إدراج المسارات الاستدلالية ضمن نموذج نظري أكثر تعميمًا للفهم وهذا بناءً على نموذج كينتس وفان ديرك (1978) وكينتس (1993) مؤخرًا.

ومع ذلك، يبقى التفكير على هذا المستوى راسخاً في تركيب شكلانيٍّ من نوع يختلف بالتأكيد عمّا هو في النظريات اللسانية للترجمة ولكنه مُقيّد رغمًا عن ذلك بمسار عقلائيٍّ بَحَثٍ بحُكم قواعد استدلالية تُطبَّق بصرامة.

النصّ الأصلي مُقتطف من مقال لكريستين دُوريو باللغة الفرنسية تحت عنوان:

«Vers une théorie décisionnelle de la traduction»